المشهد "الإسرائيلي"

أبريل/نيسان 2023

مركز رؤية للتنمية السياسية

السلسلة: المشهد "الإسرائيلي"

نشرة شهرية تصدرعن مركزرؤية للتنمية السياسية

العدد التاسع: أبريل/نيسان 2023

الكاتب: د. عدنان أبو عامر

تحرير: د. عبد الله عدوي

تاريخ النشر: 2023/5

جميع الحقوق محفوظة ©

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، ونبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية على تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، كما يسعى إلى تنمية المهارات السياسية لدى الشباب، وفهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

تزدحم الساحة "الإسرائيلية" بجملة من التطورات والأحداث في مختلف القطاعات والمجالات السياسية والأمنية والعسكرية وغيرها، تُقدم في مجموعها صورة للمشهد "الإسرائيلي" الذي يستدعي تسليط الضوء على أبرز أحداثه؛ لفهم أبعادها ودلالاتها، من خلال عدد دوري من المشهد "الإسرائيلي" **يصدر أول كل شهر في محاولة لإعطاء لمحة فاحصة للقارئ الفلسطيني والعربي، على اعتبار أن التطورات "الإسرائيلية" باتت متداخلة مع عدد من الساحات المجاورة، فضلاً عن أهميتها بالنسبة للفلسطينيين.**

المقدمة:

ازدحم شهر أبريل بجملة من الأحداث السياسية والأمنية والعسكرية "الإسرائيلية"، لاسيما على صعيد إحياء دولة الاحتلال لذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين، وما رافقها من طرح العديد من التحديات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، بالتزامن مع تصاعد التهديدات الأمنية والعسكرية بنشوب جولة قتالية متعددة الجبهات، عقب إطلاق رشقات صاروخية للمرة الأولى منذ سنوات من الحدود اللبنانية والسورية باتجاه فلسطين المحتلة، فضلًا عن نشوب أزمة دبلوماسية جديدة بين الأردن والاحتلال عقب مزاعم الأخير باعتقال عضو في البرلمان الأردني بتهمة تهريب وسائل قتالية نحو الضفة الغربية، وصولًا إلى المعركة "الإسرائيلية" الداخلية حول تراجع روايتها وسرديتها في المجتمع الدولي أمام تصاعد ورواج وتسويق نظيرتها الفلسطينية.

يسعى هذا التقرير الشهري إلى وضع اليد على أهم التطورات "الإسرائيلية" التي شهدها شهر أبريل في مختلف الأصعدة، في محاولة لتلمّس التبعات المتوقعة على الساحتين الداخلية والخارجية.

- **تعدد الجبهات:**

رغم انتهاء شهر رمضان، لا زالت دولة الاحتلال تواجه واقعًا أمنيا جديدًا تقود فيه القوى المقاومة لها حرب استنزاف متعددة الميادين، وهذا هو التحدي الأمني الجديد لها، مما يؤكد أنّ حلقة المواجهات المحدودة ضد الاحتلال لم تنته بعد، بل تواجه حملة من نوع جديد.

تقدّر المؤسسة الأمنية "الإسرائيلية" أنّ أحداث الأيام الأولى من شهر أبريل، والتي تعرضت خلالها دولة الاحتلال لقصف بالصواريخ من غزة ولبنان وسوريا، يعني أنها ستكون من الآن فصاعدًا أمام إستراتيجية جديدة للمحور المعادي لها، وعليها أن تستعد لذلك، لأن تلك القوى تستثمر الكثير من الموارد لهذه الحرب، ومن الواضح أنّها تفتح فصلاً جديداً في نضالها، وهو ما يسمى التحام كل الساحات ضدها بهدف تقسيم سلطة الاحتلال وإضعافها، حيث استثمرت موارد كثيرة في خلق حلقة لخنقه، باستخدام أسلحة متطورة مثل الصواريخ والطائرات بدون طيار.

قد يتطلب هذا الواقع الجديد الذي تجلى بصورة أكثر وضوحًا، من الاحتلال الاستعداد عسكرياً ضد لبنان وسوريا والعراق واليمن وغزة، فضلًا عن الخطر القادم إليه من الضفة الغربية، حيث نشأت مجموعات مسلحة في شمالها تشتبك مع جيش الاحتلال، حيث تدرك المؤسسة الأمنية بالفعل أنّه سيتعين عليها العمل على نطاق أوسع ضد هذه الخلايا الساعية إلى الحصول على مظلة دفاعية إقليمية، وتهدد بشن حملة متعددة المجالات إذا عمل الاحتلال ضدها.

تشير هذه المعطيات "الإسرائيلية" إلى أنّ الاحتلال يحاول تعلم الدروس من أحداث رمضان، عقب سقوطه مرة أخرى هذا العام فيما يسمى "الفخّ الفلسطيني"، المتعلق بنشوب أحداث حول المسجد الأقصى، بزعم أنّ هذه الأحداث خدمت أعداء الاحتلال، من خلال شيوع مزيد من أجواء الحساسية الدينية، واستغلال ذلك لإشعال النار في جبهات أخرى ضد الاحتلال، لأنه ثبت مرة أخرى أنّ المسجد الأقصى هو برميل البارود المتفجر في المنطقة برمتها، ويمكنه إحداث تصعيد كبير على عدة جبهات.

التوصية "الإسرائيلية" مفادها أن تغيّر سياستها على الفور فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، خاصة في فترات الأعياد اليهودية والإسلامية، وإعادة النظر في سياسة استخدام القوة داخله والتدابير الأمنية فيه، وتحييد حساسيته الدينية، رغم أنها تزداد كل عام، ما يستدعي منها وضع إجراءات جديدة من شأنها أن تقلل من مخاطر اندلاع المواجهات، لما لها من تداعيات على الوضع الأمني.

إنّ التحديات الأمنية في دولة الاحتلال تزداد مع اندلاع المزيد من الساحات المشتعلة حولها، سواء شن هجمات في سوريا وإيران، ووابل إطلاق الصواريخ من الشمال والجنوب، أو عمليات إطلاق نار في الضفة الغربية والقدس، بجانب هجمات الدعس والطعن، حيث جاءت النتائج قاتلة، فقد اجتمعت المشاهد الدامية أمام الاحتلال خطوة بخطوة، ما يعني أنّ السيناريو الذي يخشاه الاحتلال قد تحقق من خلال تسلسل العمليات الفدائية خلال عيد الفصح، والتي شملت إطلاق صواريخ من لبنان وسوريا وغزة، وهجمات دامية، حتى أنّ جميع محاولات التهدئة التي تضمنت اجتماعات قمة دبلوماسية أمنية مع السلطة الفلسطينية في مصر والأردن باتت بلا جدوى.

- ذكرى التأسيس:

رصدت الأوساط السياسية "الإسرائيلية" عشرة تحديات تواجهها، في الوقت الذي يحيي فيه "الإسرائيليون" ذكرى تأسيس دولتهم الخامسة والسبعين على أنقاض فلسطين المحتلة، سواء على صعيد العلاقات الخارجية، أو مكانتها في العالم، أو التهديدات الأمنية والعسكرية، أو تفاقم الأزمة الداخلية، وكلّها تطرح علامات استفهام حول وجهتها المستقبلية، لاسيما في كيفية خروجها من الأزمة الحالية.

يتمثل التحدّي الأول والأهم الذي يواجهه الاحتلال في عامه الجديد بتفوّق الصين على الولايات المتحدة، وتحوّلها لتصبح القوة العالمية الرائدة أمام ضعف الأخيرة، ما يعني خسارة "إسرائيل" دعمًا أساسيًا قويًا، وهذا

يستدعي في الوقت ذاته فرصة أمامها بأن تصبح شريكًا استراتيجيًا تقنيًا للولايات المتحدة، ويقوي روابطها في المعسكر الغربي وآسيا.

يتمثل التحدي الثاني في البيئة والنمو السكاني، وتقويض الطاقة والمياه والأمن الغذائي فيها، لعدم تحقيق "إسرائيل" لأهدافها الخاصة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتتخلف عن الركب بالانتقال لمصادر الطاقة المتجددة، مع أنها ليست مستعدة لتأثير الكوارث الطبيعية والحروب.

التحدي الثالث يتمثل بالوضع السياسي، وتفكك العلاقة الخاصة بين "تل أبيب" وواشنطن، على خلفية تضارب المصالح في القضايا الاستراتيجية، مما يحوّل الأولى من ذخيرة إلى عبء بالنسبة للثانية، لأنه عندما لا يكون الفيتو الأمريكي مضمونا في مجلس الأمن، يقع الاحتلال في عزلة سياسية، ويعاني من قرارات صعبة فيه، وقد يتعرّض لعقوبات من الشركات الدولية، وكذلك قد يتعرض كبار ضباطه لمذكرات توقيف في محكمة العدل الدولية.

أمّا التحدي الرابع فيتمثل في العلاقة مع يهود العالم، فصحيح أنّ "إسرائيل" ستظل أكبر مركز لهم، لكنّها لم تعد دولتهم القومية على خلفية اتساع الفجوة بينهما، واغترابها عن التيارات غير الأرثوذكسية في اليهودية، ممّا يعني ضعف الدعم اليهودي لها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فيما يتمثل التحدي الخامس بالتكنولوجيا، والتخوّف من فقدان "إسرائيل" للميّزة العسكرية والنوعية التي احتفظت بها، عقب الحدّ من وصولها للتقنيات الحساسة، الأمر الذي يضرّ قدرتها على ترجمة الابتكار التكنولوجي لأنظمة دفاعية وأرباح واستثمارات وأبحاث متقدمة.

يتعلق التحدي السادس بالصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" عقب الفشل في التوصل إلى تسوية سياسية، والتعجيل بالضم الفعلي للمستوطنات، وعزل الضفة الغربية بما لا يسمح بالاستمرار الإقليمي لدولة فلسطينية، وموت حل الدولتين، أمّا التحدي السابع فيرتبط بحصول إيران على سلاح نووي، ونشوء خطر وجودي على الاحتلال، حيث يواجه جيشه تحديات مستمرة ومتفاقمة على الحدود، وهو مطالب بالتحضير للحرب في خمس ساحات بنفس الوقت.

يتعلق التحدي الثامن باقتصاد الاحتلال، وزيادة الخطر أن يتدهور إلى اقتصاد العالم الثالث، ومعاناة قطاعي التكنولوجيا الفائقة والأكاديمية من "هجرة الأدمغة"، بسبب عدم الاستقرار الداخلي وتضرر العلاقات مع الولايات المتحدة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وعائدات الدولة، وتآكل العلاقات مع يهود العالم بما يؤدي لانخفاض في النمو والعلاقات المتبادلة، والمساعدة الاقتصادية منهم.

أمّا التحدي التاسع فيتعلق بمؤسسة الجيش، إذ يتمثّل في زيادة التهرب من الخدمة العسكرية، وتآكل الدافع للتجنيد، وانهيار نموذج الجيش الشعبي، وتدهور المستوى البشري للجيش، وتآكل ميزته البشرية، والإضرار بقدراته في محاربة المقاومة، فيما يكمن التحدي العاشر في المجتمع "الإسرائيلي" وما يشهده من استقطاب

متعمق بين اليمين واليسار، والمحافظة والليبرالية، والعلماني والمتدين، والأغنياء والفقراء، وتوسيع الانقسامات وتفكيك البنية التحتية الاجتماعية، وتعرُّض المرونة الوطنية للخطر.

- **مواجهة مع الأردن:**

ما زالت قضية النائب الأردني عماد العدوان الذي اتهمه الاحتلال بمحاولة تهريب أسلحة إلى الضفة الغربية تثير التفاعل في دولة الاحتلال، حيث ظهرت مؤخرًا دعوات "إسرائيلية" إلى تحميل المملكة ما قال عنه الاحتلال إنه "ثمن" لما قام به العدوان"، في ظل المفاوضات الجارية للإفراج عنه مع القصر الملكي، وسط تقديرات بأنه لن يحاكم في دولة الاحتلال، وسيعاد لبلاده قريباً، رغم ظهور انقسام "إسرائيلي" بين مطالبة بضرورة محاكمته، وإصدار حكم قاس بحقه، ومن يدعو لتسليمه للمملكة لتهدئة التوتر، وتحقيق مصالح مشتركة.

تتزايد التوقعات "الإسرائيلية" بشأن الإفراج عن العدوان قريبًا، وإنهاء القضية قبل أن تتضخم لأبعاد أكبر، ورغم أنّ القضاء "الإسرائيلي" قد يقضي بسجنه سنوات عديدة، لكنّ الجانبين -وفق مزاعم الاحتلال- سيستفيدان أكثر إذا تخليا عن العقوبة الشديدة، ممّا يجعلنا أمام حالة فريدة من نوعها يتم فيها تفضيل الاعتبار السياسي على أحكام القضاء، ما يشير إلى أنّ المسالة برمتها تحيط بها تعقيدات دبلوماسية.

يرتبط التخوّف "الإسرائيلي" باحتمالية تدهور العلاقات مع الأردن، لاسيما وأنّ العدوان أعرب في السابق عن دعمه العلني لحركة حماس، وأشاد بذراعها العسكري، فضلا عن امتداد نفوذ قبيلته على مناطق وادي الأردن ومنطقة الشونة الجنوبية ومدينة السلط ومحيطها، وهي مناطق متاخمة لفلسطين المحتلة، خاصة للمعابر الحدودية، حيث أعلنت القبيلة دعمها لما قام به.

من جهته، يراقب الأمن "الإسرائيلي" الحملة الشعبية العامة داخل المملكة، التي تطالب الملك ببذل ما بوسعه لتحرير العدوان، مما سيجعل من عودته لبلاده فرصة لإعطاء القصر إنجازا كبيرا، وتقويته لدى الجمهور، فضلًا عن ما سيعنيه من دور بتقليل التوترات السائدة بينهما بشأن المسجد الأقصى، مما يعني أنّ عودة العدوان لبلاده ستعيد الاعتبار للملك، أمّا إصرار الاحتلال على إبقائه بحوزته، فسيخدم معارضيه في المملكة، وسيجعل منه بطل الأمة، ويثير محور المقاومة للتعبئة من أجله، ويعطي معارضي الاحتلال سببًا لمهاجمة الملك باستمرار، وفوق كل شيء، قد ينتهك انضباط رجال قبائل العدوان على طول الحدود، ويعرض "الإسرائيليين" الذين يزورون الأردن للخطر.

لا يخفي "الإسرائيليون" قلقهم من أن تكون قضية العدوان مرتبطة بعودة حماس للأردن هذه الأيام، مما يعني أنها تشكل خطرًا أمنيًا مباشرًا على دولة الاحتلال، لأنه سيمنحها حرية الوصول للفلسطينيين في الضفة الغربية وشرقي القدس، الذين يأتون ويمرون عبر جسر "اللنبي"، وبهذه الطريقة ستتمكن الحركة من العودة تدريجياً إلى موقع النفوذ على الأردنيين تحت أنظار النظام الملكي والسلطة الفلسطينية.

السؤال "الإسرائيلي" الذي يطرح نفسه هو: ما الذي دفع عضو البرلمان إلى افتراض أنّه يمكن أن يصل بسيارته المحملة بالأسلحة والذهب عند المعبر، ويمرّ بها، دون أن يُقبض عليه؟ مع إبداء فرضية مفادها أنه قد يكون فعل ذلك استكمالا لتجارب سابقة كونه عضوًا في البرلمان، أو حامل جواز سفر دبلوماسي خاص معف من التفتيش، ما يتطلب تحديث الإرشادات على المعابر، لأن جوازات السفر هذه لا يجب أن تكون بلا معنى، ولا تمنح حصانة لحامليها. أكثر من ذلك، يتساءل "الإسرائيليون": كيف وضع عضو البرلمان هذه الكمية الكبيرة من الأسلحة، وممن تلقى مساعدات من داخل المملكة؟ ومن كان المقصود منها؟ وهل هناك منظمة متفرعة انتظرت استلام هذه الشحنة؟ وهل هناك احتمال بحصول تهريب آخر سابق لما حصل مع العدوان؟ وإلى أيّ حد سيتسبب هذا الحادث بتوتير علاقاتهما القائمة باستمرار؟

- **فشل الرواية:**

مع توالي الإخفاقات العسكرية والأمنية "الإسرائيلية"، تصدرت المزيد من الاعترافات بالفشل الدعائي والإعلامي، لاسيما في ضوء الاتهام الموجه لرئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" بأنه "يحتقر" المؤسسات الإعلامية والدعائية، ولا ينجح في تمرير رسائله الدبلوماسية العامة، حتى وصل الأمر إلى الإقرار بأنّ العالم لا يصدق رواية الاحتلال. ويعترف "الإسرائيليون" بأنّ دعايتهم مثل "الساعة المكسورة التي تدق مرتين في اليوم"، تقفز من أزمة لأخرى، وتأخذ نفسًا طويلًا، وتنتظر الإخفاق التالي، وفي معظم الحالات تفشل، مع أنّها عنصر مركزي وأساس في صنع القرار، وليست هامشي، وتخلق كتلة حرجة من الرأي العام على أساسها تصوغ الهيئات والحكومات الدولية موقفها تجاه دولة الاحتلال.

تُصَوَّر دولة الاحتلال في العالم حاليًا على أنها ضعيفة ومنقسمة، ومنشغلة بشؤونها الداخلية، وقبل كل شيء تتدهور بسرعة كنظام دكتاتوري، مما يزيد من الإشكاليات المحيطة بعمل الدعاية "الإسرائيلية"، ومن هنا جاء القلق الدولي من أنّ العمليات العسكرية العدوانية ضد الفلسطينيين موجهة بالأساس إلى الداخل "الإسرائيلي" والرأي العام المحلي، ولذلك فقدت في الأشهر الأخيرة الكثير من التعاطف، والشرعية التي تتمتع بها "كدولة تتعرض لهجوم من قبل المنظمات المعادية، وتقاتل أعداءها العازمين على تدميرها"، مع العلم أنّ عمل الدعاية "الإسرائيلية" في مثل هذه الأجواء الصعبة على الاحتلال له ثمن باهظ، في ضوء ما تواجهه دولة الاحتلال من تدمير لعلاقاتها الدولية، مما يجعلها تفشل في تمويل خطواتها الدعائية دون دعم خارجي، بسبب الاعتقاد الدولي بأنّ كل ما حدث في الأيام المئة الأولى من عمر الحكومة أمر مخيف، ما يجعل هذا الفشل الدعائي ينضم لإخفاقات أخرى أمنية واقتصادية واجتماعية وقعت على "الإسرائيليين"، أمام الانتقادات "الإسرائيلية" المتلاحقة خلال الأيام الماضية بسبب هذا الإخفاق، لاسيما في ضوء الأحداث الأخيرة الجارية.

بدأت وزارة خارجية الاحتلال برنامجًا تدريبيًا لطلاب المدارس الثانوية لشرح روايتها، بحيث يتعلمون استخدام أدوات الإعلام والتسويق والعلامات التجارية الاجتماعية والسياسية المجتمعية، لشرح الرواية "الإسرائيلية" للعالم على وسائل التواصل الاجتماعي، في ظل التحديات العديدة التي تواجه الاحتلال على الساحة الدولية،

مثل قلة الوعي، والإجراءات المطلوبة لمواجهة الرواية المضادة لها في العالم، ومن المتوقع أن يشمل البرنامج الوقوف أمام الجمهور، ولغة الجسد، وإجراء النقاشات، ودروس في أساسيات التصوير الفوتوغرافي، وتحرير الفيديو، والفوتوشوب، وسيكتسب الطلاب المعرفة لإنشاء منصات خطاب اجتماعي، وأدوات للتعامل مع الأزمات على المستويين المحلي والدولي، وسيتعرفون على دور القيادة "الإسرائيلية" الشابة في التعامل مع الحملات المعادية للاحتلال على مستوى العالم، دون وجود ضمانات بنجاح هذا المشروع الدعائي.

الخاتمة:

ليس هناك ضمانات "إسرائيلية" بتجاوز هذه التحديات التي واجهها الاحتلال في أبريل المنصرم، بل إن المخاوف "الإسرائيلية" تكمن في مفاقمتها وتراكمها، مع تزايد التهديدات المحيطة بالاحتلال، وإمكانية دخول عناصر إضافية تستهدف الاحتلال من عدة جبهات جديدة، فضلًا عن تصاعد الخلافات الداخلية، ووصولها إلى خط اللارجعة مع فشل المباحثات الداخلية بين الائتلاف والمعارضة، وإمكانية عودة التوتر من جديد في الساحة الفلسطينية، سواء بسبب المسجد الاقصى وتصاعد الاعتداءات "الإسرائيلية" عليه، أو استئناف موجة العمليات المسلحة الفلسطينية ضد جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين.